الأحداث المغربية

تأسست عام 1998

ⵓⵔⵔⵉ ⵓⵙⵙⴰⵏ ⵓⵎⵔⵔⴰⴽⵛ

■ أسسها: محمد البريني ■ مدير النشر: المختار لغزيوي ■ العدد: 8772 ■ الثلاثاء 17 ربيع الثاني 1448 الموافق لـ29 شتنبر 2026 ■ الثمن 5 دراهم

@ahdathinfooffcielle alahdathalmaghrabia الأحداث المغربية www.ahdath.info

السياسية 2

107 نائبات تحت قبة البرلمان

السياسية 4

حسن طارق يرثي عبد العالي بنعمور

ملعب 10

يلتقون لوسوتو.. الأسود في اختبار جديد

في البحث عن تحالف حكومي قادر على كسب الثقة

«البام» وامتحان تشكيل الأغلبية

الرباط فطومة نعيمي

وضعت نتائج 23 شتنبر الأصالة والمعاصرة في موقع الحزب الأول، لكنها تركته أمام أصعب ما بعد الصدارة: جمع حلفاء قادرين على بلوغ عتبة الأغلبية من دون أن تتحول الحسابات الانتخابية إلى مصدر جديد للهشاشة السياسية.

وتزداد المعادلة تعقيدا مع عودة العدالة والتنمية إلى الواجهة البرلمانية واختياره موقع المعارض، وتراجع التجمع الوطني للأحرار إلى المرتبة الثانية بعد مواجهة انتخابية حادة مع البام، فيما يظل موقعه من الحكومة المقبلة مفتوحا. لذلك، لا يتعلق الاختبار، الذي بدأ بعد إعلان النتائج بمن سيدخل الحكومة فقط، بل بأي أغلبية يستطيع «البام» أن يبني أغلبية، وهل ستكون أغلبية أرقام أم أغلبية سياسية قابلة للحياة، ثم كيف يمكن تحويلها إلى حكومة تستعيد معنى الثقة خارج لحظة الاقتراع. إنه الاختبار العسير الذي ينتظر رئيس الحكومة الجديد.

فالحزب، الذي تصدر الاقتراع، لا يملك وحده مفاتيح الحكومة، والأحزاب التي يحتاج إليها لتشكيل الأغلبية ليست مجرد أرقام قابلة للجمع، بل شركاء لكل منهم حساباته السياسية وموقعه في المرحلة المقبلة، وذلك أن الانتقال من 97 مقعدا إلى 198 لا يتعلق فقط بإكمال الرقم الناقص، وإنما ببناء ائتلاف يستطيع أن يعيش داخل البرلمان ويعمل داخل الحكومة ويتحمل الخلافات التي قد تنشأ بين مكوناته. وبعبارة أخرى، فإن الأغلبية المريحة ليست بالضرورة تلك التي تتجاوز عتبة 198 بمقاعد قليلة، وإنما تلك التي تجمع إلى جانب العدد قدرا من الانسجام السياسي والقدرة على الاستمرار.

وتكشف الحسابات الأولية حجم المهمة. فجمع مقاعد «البام» والاستقلال لا يتجاوز 162 مقعدا، وحتى بإضافة الحركة الشعبية، ذات الـ29 مقعدا، يبقى المجموع دون عتبة الأغلبية. وهذا يعني أن أي صيغة حكومية ستحتاج إلى تفاهمات أوسع، وأن المفاوضات لن تكون منفصلة عن طبيعة العلاقات التي تشكلت بين الأحزاب خلال الولاية والحملة الانتخابية.

وهكذا، لا يبدو التحدي الحقيقي أمام «البام» هو فقط أن يجد من يشاركه الحكومة، بل أن يجد صيغة تحول الأغلبية من تركيب عددي إلى أغلبية سياسية، ثم تحول هذه الأغلبية إلى حكومة تستطيع أن تقدم للمواطنين ما هو أبعد من مجرد نتيجة تفاوضية أعقبت الانتخابات.

2

تصوير محمد العدلاني

لا تحتاج الإنسانية إلى كلمات كثيرة كي تثبت أنها ما زالت بخير. في هذه الصورة من مباراة الوداد الرياضي ووداد تمارة، تحول رجل الأمن من مجرد حارس للمكان إلى سند لشاب يحتاج إلى من يساعده في أبسط تفاصيل الحياة. يد امتدت لتطعمه، واهتمام صادق أعاد إلى المشهد معناه الحقيقي: الإنسانية لا تعرف رتبة ولا وظيفة ولا اختلافا.

ربما ينسى الناس نتيجة المباراة، وقد تختفي تفاصيل هذا اليوم من الذاكرة، لكن مثل هذه اللحظات تبقى شاهدة على أن الرحمة يمكن أن تصنع أجمل انتصار بعيدا عن المدرجات.

على خلفية أوراق انتخابية مشبوهة بمكتبين للتصويت

عمدة طنجة رهن التحقيق

الأحداث المغربية

أوقفت المصالح الأمنية، صباح أمس الإثنين 28 شتنبر، عمدة مدينة طنجة والمنسق الإقليمي لحزب الأصالة والمعاصرة، منير الليموري، مباشرة بعد وصوله إلى مطار ابن بطوطة، قادما من مدينة مالقة الإسبانية.

وأوضحت المصادر ذاتها أن توقيف الليموري جاء بناء على مذكرة بحث وطنية صادرة في حقه، على خلفية الأبحاث القضائية الجارية بشأن قضية تتعلق بشبهات التلاعب في أوراق التصويت خلال يوم الاقتراع.

وتعود تفاصيل القضية إلى ضبط أحد الأشخاص، الذي كان يشغل مهمة نائب رئيس مكتب للتصويت، وبحوزته حقيبة تضم أوراقا انتخابية تخص مركز الاقتراع بمدرسة القدس بحي كساباراطا في طنجة.

وكشفت الأبحاث الأولية، المنجزة تحت إشراف النيابة العامة، عن وجود شبهات تتعلق باختلاس أوراق التصويت واستعمال حبر يختلف عن الحبر المعتمد رسميا، مشيرة إلى أن المصالح المختصة سبق أن أوقفت خمسة أشخاص على ذمة هذه القضية.

هذا وتم نقل منير الليموري بعد توقيفه بالمطار إلى مقر ولاية أمن طنجة، حيث يخضع لإجراءات البحث والاستماع من طرف المصالح المختصة، تحت إشراف النيابة العامة، وذلك للكشف عن ملابسات القضية وتحديد المسؤوليات في ضوء نتائج التحقيق.

من جهتها أكدت وزارة الداخلية أنها تحقق في خروقات مكتبين للتصويت بطنجة.

وأفاد بلاغ للوزارة بأنه «على إثر الخروقات التي شابت العملية الانتخابية بمكتبين للتصويت بمناسبة إجراء الانتخابات التشريعية ليوم 23 شتنبر 2026 بالدائرة الانتخابية لطنجة-أصيلة، عملت وزارة الداخلية على إيفاد لجنة تفتيش مركزية إلى مدينة طنجة للتحري والوقوف على حقيقة الوضع من خلال القيام بالأبحاث الإدارية اللازمة والاطلاع على المعطيات المتعلقة بهذه الأحداث».

وأكدت الوزارة أنها ستتخذ، على ضوء ما سيفرزه البحث من نتائج وخلاصات، كافة الإجراءات والتدابير الإدارية اللازمة من أجل ترتيب المسؤوليات القانونية.

قياديون يحذرون من عريضة تدعو للاصطفاف في المعارضة وأعضاء ينفون وقوفهم وراءها

ارتدادات الانتخابات تلقي ظلها على الميزان

الرباط الأحداث المغربية

يبدو أن ارتدادات الانتخابات التشريعية وطموح المشاركة في التحالف الحكومي المقبل بدأت تلقي بظلها على حزب الاستقلال. فقد كشف مصدر قيادي من داخل الحزب، رفض كشف هويته، عن تداول عريضة بين صفوف مناضلي الحزب، تدعو إلى عقد دورة استثنائية للمجلس الوطني وتقييم ما سمتها «النتائج الكارثية» لانتخابات 23 شتنبر 2026، ثم الاصطفاف إلى جانب المعارضة في المرحلة المقبلة.

واعتبر المصدر نفسه أن «العريضة لا تعبر عن حركة تصحيحية داخلية بقدر ما تقف خلفها حسابات شخصية وسياسية يقودها النعم ميارة، رئيس مجلس المستشارين السابق وفؤاد القادري القيادي السابق في الحزب، بغية محاولة إعادة ترتيب المشهد على مقاس خدمة أجندات حزبية أخرى، رغم أن الظرف لا يحتمل هذه التحركات».

ونفت مصادر مقربة من الرئيس السابق لمجلس المستشارين، النعم ميارة، علاقة الأخير بأي مبادرة للدعوة لمجلس وطني استثنائي واختيار المعارضة، مضيفة أن أطرافا مقربة من الأمين للحزب تبحث عن مكانة في التحالف الحكومي المقبل لكنها تختار دائما الهجوم على ميارة وتشويه سمعته بين الاستقلاليات والاستقلاليين.

واعتبر نفس الطرف أن الدعوة للخروج للمعارضة ليست جريمة حتى يمارسها ميارة من خلف ستار، مضيفة أن ميارة الذي يتهمه المقربون من الأمين العام لحزب الاستقلال بتوزيع عريضة تدعو للتموقع في المعارضة، هو الذي احتوى غضب استقلاليي جهة الدار البيضاء، ونصحهم بالتعبير عن آرائهم بالمجلس الوطني لأنهم اعتبروا أن الأمين العام خانهم.

بدوره نفى فؤاد القادري، بصفة مطلقة وحازمة، أي علاقة تربطه بما يتعلق بهذه العريضة، معتبرا أن ما راج أمر كبير على عضو بسيط في المجلس الوطني للحزب، متسائلا كيف يمكن أن يخدم استقلالي بهذه الصفة حزبا آخر ويساعده في الحصول على مكانة في التحالف الحكومي.

واعتبرت مصادر حزبية أن هذه العريضة «تحمل في ظاهرها لغة مناضلين متضررين، غير أنها في باطنها، حلقة جديدة في سلسلة خدمات قديمة»، معتبرة إياها «استكمالا لخدمة أجندة حزبية أخرى، بأدوات داخلية، فمن لم يستطع إضعاف الحزب في لوائح الترشيح، يحاول اليوم إضعافه من داخل المجلس الوطني، وإخراج الاستقلال من المعادلة»!

3

بعد نفي المستشفى الجامعي بأكادير

الدفتيريا.. حالات جديدة وسط التلاميذ

أكادير إدريس النجار

كشفت مصادر مطلعة لـ«الأحداث المغربية» أن الوضع الصحي بمؤسسة 11 يناير بآيت عميرة شهد، خلال الساعات الأخيرة، تطورات جديدة متسارعة، مع تسجيل أعراض متصاعدة لدى عدد من التلاميذ، ما استدعى، صباح أمس الإثنين، نقل ثماني حالات جديدة إلى المستشفى الإقليمي، وسط حالة من التأهب واليقظة داخل المؤسسة التعليمية.

وأفادت المصادر ذاتها بأن الحالات التي جرى نقلها إلى المستشفى ظهرت عليها أعراض متشابهة، من بينها انتفاخ على مستوى الحنجرة والتهاب اللوزتين وصعوبة في التنفس، وهي أعراض تستدعي، وفق المصادر، إخضاع المصابين للفحوصات الطبية اللازمة للتأكد من طبيعة المرض.

وتأتي هذه المستجدات في وقت تحدثت فيه مصادر من محيط قطاع التربية والتكوين عن وجود تلاميذ يتحدرون من أسر ظهرت لدى أفراد منها أعراض مرتبطة بالمرض، فيما تحدثت مصادر أخرى عن تسجيل حالة وفاة على الأقل داخل أسرة وإخضاع اثنين من أبنائها للحجر الصحي، وهي المعطيات التي لا تزال، إلى حدود إعداد هذه المادة، في حاجة إلى تأكيد رسمي من الجهات الصحية المختصة.

وتشير المعطيات الجديدة إلى أن الحالات المسجلة بآيت عميرة تستوجب توضيحا صحيا عاجلا، خاصة أن الأمر يتعلق بمؤسسة تعليمية تضم عددا من التلاميذ، في وقت سبق أن أثارت فيه أخبار مماثلة جدلا واسعا على مستوى جهة سوس ماسة.

وكان المركز الاستشفائي الجامعي محمد السادس بأكادير قد نفى، يوم السبت الأخير، بشكل قاطع، ما وصفه بالشائعات المتداولة بشأن انتشار مرض الدفتيريا داخل المؤسسة وتسجيل وفيات مرتبطة به، مؤكدا أن الوضع الصحي بمختلف أقسام المستشفى كان يسير بشكل عادي، وأن المعطيات المتداولة حول وجود إصابات أو تعفنات شديدة بالجهاز التنفسي والجلد لا أساس لها من الصحة.

5

عبرت الأجواء الإسبانية في طريقها محملة بصواريخ جو- جو

مقاتلات مغربية تحلق في سماء فرنسا

عبد الواحد الدرعي

دشنت القوات الملكية الجوية وسلاح الجو والفضاء الفرنسي، أمس الإثنين، مرحلة تدريبية ميدانية مشتركة، عبر تمرين ثنائي أطلق عليه اسم «أوريكس 26». وتحتضن القاعدة الجوية 115 «أورانج-كاريتات» بإقليم «فوكلوز» الفرنسي هذه التدريبات المتقدمة، خلال الفترة الممتدة من 28 شتنبر إلى 2 أكتوبر 2026.

وحطت التجريدة العسكرية المغربية رحالها بالقاعدة الفرنسية منذ 23 شتنبر، أي قبل خمسة أيام من انطلاق الطلعات الجوية الميدانية، ومكن هذا الوصول المبكر الأطقم المغربية من الاستقرار والتأقلم السريع مع البنية التحتية للمنشأة العسكرية، والتنسيق الدقيق مع نظرائهم الفرنسيين لرسم خطط الطيران والعمليات المرتقبة.

ولعل اللافت هو عبور المقاتلات المغربية في طريقها إلى فرنسا، بعدما ظهرت بعض طائرات إف - 16 وهي تحلق فوق الأجواء الإسبانية محملة بصواريخ جو-جو من طراز «إيه آي إم120- أمرام»، حيث أثار هذا المشهد تفاعلا على منصات التواصل الاجتماعي في إسبانيا.

ويجمع التمرين مقاتلات F-16 المغربية بمقاتلات Rafale الفرنسية، في مناورة تهدف بالأساس إلى تطوير التنسيق العملياتي ورفع مستوى قابلية التشغيل البيني بين الوحدات الجوية للبلدين. وحشدت القوات الملكية الجوية وفدا يضم نحو خمسين فردا يجمع بين طيارين ومهندسي صيانة وأطقم إسناد لوجستي.

ويرمي هذا التمرين المشترك إلى «تعزيز المعرفة المتبادلة والرفع من مستوى التوافق العملياتي بين القوات الجوية المغربية ونظيرتها الفرنسية». وعلى مدار خمسة أيام متواصلة، ستتولى الأطقم المشتركة «تخطيط وتنفيذ وتقييم مهام جوية معقدة ضمن بيئة تكتيكية تحاكي الواقع، تتضمن مواجهة تهديدات افتراضية بنوعيها جو-جو وجو-أرض».

ويشكل تمرين «أوريكس 26» امتدادا مباشرا لمناورات «ماراثون» الثنائية التي احتضنها المغرب سنة 2025. وشهدت تلك الفترة، الممتدة بين 23 يونيو و4 يوليوز من العام المنصرم، إجراء تدريبات مشتركة واسعة النطاق بين مدينتي كلميم ومراكش.

وعرفت النسخة السابقة نشر خمس مقاتلات فرنسية من طراز «رافال» تابعة للسرب المقاتل الرابع، مدعومة بطائرة التزود بالوقود جوا «إيرباص إيه 330 إم آر تي تي» انطلاقا من مراكش، ونفذت الأطقم حينها سلسلة عمليات معقدة شملت التزود بالوقود في الجو ومهام الإسناد الجوي القريب إلى جانب مقاتلات «إف - 16» المغربية.

ويتزامن تمرين «أوريكس 26» مع مشاركة الفرقاطة المغربية «طارق بن زياد» في تمرين «شيبيك 26» إلى جانب البحرية الفرنسية في البحر المتوسط، إذ يعكس تزامن النشاطين اتساع نطاق التعاون العسكري بين البلدين ليشمل القوات الجوية والبحرية، في إطار برنامج ثنائي بات يتضمن تدريبات أكثر تنوعا وانتظاما.

في رده على مزاعم سليمان الريسوني

التامك: الكذب لن يمحو ماضيك الإجرامي ولن يصنع منك صحفيا

الأحداث المغربية

من المؤكد أن كل من ساقه حظه العاثر هذه الأيام ووجد نفسه أمام فيديو من فيديوهات «الصحفي» صاحب السوابق في الاغتصاب سليمان الريسوني، لن يملك إلا أن يشعر بالاشمئزاز من حجم الأكاذيب التي يحاول المعني بالأمر ترويجها في محاولة منه لجذب المشاهدات سعيا وراء أرباح الأدسنس، حتى لو كان ذلك على حساب أخلاقيات مهنة الصحافة التي يتمسح بها هذا «الصحفي» المزور (بفتح الواو وكسرها).

ومنذ أن قرر هذا الحثالة تحويل أحاديث الكباريهات و«سكوبات» السكارى في آخر الليل إلى جنس صحفي يسترزق منه، لم يتوان عن تلفيق الأحاديث واختراع وقائع من رأسه الدائخ دائما وأبدا، بل ولم يتردد في الكذب على الأموات قبل الأحياء، وفي مقدمتهم الرمز الوطني الكبير عبد الرحمن اليوسفي، لأنه متأكد من أنهم غير قادرين على تكذيبه من قبورهم، متناسيا أن بينه وبينهم يوم تشخص فيه الأبصار بين يدي جبار منتقم.

أما الأحياء من السياسيين والمسؤولين فلم يرقب فيهم إلا ولا ذمة، بل انطلق بلسانه الوسخ في ترويج الأباطيل دون أن تعلو سحنته القميئة ذرة حياء، معتقدا بأن المغاربة سيصدقون ترهاته بمجرد أن يقسم لهم، وهو المعروف بكذبه في أوساط كل من عرفه وخبر معدنه. وهكذا لم يسلم من ترهاته مسؤولون سابقون مثل السيد أحمد الحليمي والدكتور سعد الدين العثماني، ولا الأستاذ المحامي عبد الصمد الإدريسي، ولا أنا بصفتي مندوبا عاما لإدارة السجون وإعادة الإدماج.

يعتقد هذا الجبان الهائم على وجهه في البلدان أن ذاكرة المغاربة قصيرة، وأنه إن استمر في الكذب فإن الناس سيصدقونه وسينسون ماضيه الإجرامي، لذلك نجده يكرر أكاذيب من قبيل أنه «تم تصويره مقيدا داخل السجن» وأن «الجناح الذي كان يوجد به كان تحت إدارة جهات غير موظفي المندوبية العامة». وحقيقة الأمر أن قرار نشر الفيديو الخاص بهذا السجين السابق، جاء ردا على ادعاءات الكثير من «الحياحة»، والتي تبعهم فيها للأسف بعض أصحاب النيات الحسنة والصادقة، حيث ادعوا أنه لم يعد قادرا على التحرك أو المشي، بعد خوضه لإضرابه المزيف عن الطعام، حيث لا تزال تسجيلات الفيديو وسجلات المقتصدية شاهدة على كمية العسل والمقويات التي اقتناها وتناولها خلال هذا الإضراب المزعوم.

ومما هذى بهذا الأفاك الأشر، قوله أنني أنتمي إلى جهاز مراقبة التراب الوطني. نعم لقد كنت مناضلا وتقلبت بين عدة مناصب من الجامعة إلى وزارة الداخلية، إلى أن ساقتني الأقدار إلى تقلد المسؤولية على رأس المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج. أما الانتماء إلى هذه الإدارة (مديرية مراقبة التراب الوطني)، الذي اعتبره هذا المفتري سبة، فلم يحصل لي شرف الانتماء إليها، ولو كان للزمان أن يعود بي لاخترت العمل فيها لما تقوم به من عمل جبار في خدمة الوطن وفي فضح أمثالك من الخونة والمرتزقة.

إن التطاول بالإفك والبهتان على أناس شرفاء وضعوا أنفسهم رهن إشارة بلدهم، ويضطلعون بما تفرضه عليهم المؤسسات التي هم مسؤولون عنها من طرف شخص ذي سوابق عدلية وإجرامية في حالة فرار خارج الوطن لهو جبن ما بعده جبن.

وختاما، لن أجد خيرا من قول المتنبي:

«وإذا أتتك مذمتي من ناقص
فهي الشهادة لي بأني كامل».

* محمد صالح التامك
المندوب العام لإدارة السجون وإعادة الإدماج